

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

زميلاتي الفضليات ،

زملائي الأفاضل،

تلتئم الجلسة العامة الاعتيادية للهيئة الوطنية للمحامين لسنة القضائية 2015/2014
عملا بأحكام الفصل 51 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011
المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة .

و عملا بالفصل 52 من المرسوم يتقدم إليكم مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بالتقرير
الأدبي لنشاطه للسنة القضائية 2015/2014.

و في البداية نتذكر و نترحم على من فقدنا من الزميلات و الزملاء و في مقدمتهم رئيس
الفرع الجهوي للمحامين بتونس المرحوم محمد نجيب بن يوسف ، رحمهم الله جميعا .

و اصل مجلس الهيئة مهامه في ظروف إستثنائية تبعا لما هو سائد بالجمهورية، فعلى
المستوى الوطني تميّز الوضع العام في البلاد بعدم الاستقرار الأمني و السياسي .
إذ تواصلت ضربات الإرهاب الغادرة و احتدت باغتيالها في مناسبات متعدّدة لعدد مهم من
عناصر الجيش الوطني وقوى الأمن الداخلي و تطوّر الأمر إلى الهجوم على متحف باردو
و قتل عدد مهم من السياح، بما جعل من عنوان المعركة على الإرهاب عنوانا يستأثر
بالأهمية قبل كل أولويات الدولة ، وقد عبّر مجلس الهيئة بوضوح عن موقفه الرفض
للإرهاب و دعا جميع الأطراف إلى الالتزام بثوابت الوحدة الوطنية لمقاومته وشارك في
التحرّكات الوطنية والشعبية المعبرة عن ذلك ، كما قدّم في بياناته إقتراحات عملية تساعد
على التصدي له بجديّة و نجاعة.

كما واصلت الهيئة الوطنية للمحامين بمعية بقية مكونات المجتمع المدني إستكمال متابعة و تنفيذ مقرّرات الحوار الوطني و إنهاء الفترة الانتقالية بمواكبة الانتخابات التشريعية والرئاسية كمكوّن للرباعي الراعي للحوار ومن خلال تفعيل نشاط مركز المحاماة لملاحظة الإنتخابات، والمشاركة بالمشاورات التي شملت المجتمع المدني عند تكوين الحكومة و تركيزها .

و علاوة على تقدير الرأي العام لدور الهيئة الوطنية للمحامين بالمساهمة في إدارة وإنجاح الحوار الوطني، فقد تم تكريمها في شخص عميدها الناطق الرسمي باسم الحوار الوطني بإسناده الصنف الأول من وسام الجمهورية بمناسبة موكب نظمه السيد رئيس الجمهورية احتفاء بعيد الثورة يوم 14 جانفي 2015 .

و للتذكير فقد تواصل مناخ عدم الاستقرار السياسي من خلال التعامل خلال سنة قضائية واحدة مع حكومتين، وامتدت أجواء و مؤشّرات الفترة الانتقالية إلى الفترة الحالية التالية لها، وخصوصا بالنظر للبدء في نقاش و تنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بالسلطة القضائية .

و قد بادر عميد المحامين منذ استكمال الانتخابات التشريعية إلى مراسلة جميع الأطراف المعنية بمشروع المجلس الأعلى للقضاء (وزارة العدل، الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي، جمعية القضاة، نقابة القضاة، الجمعية التونسية للمحامين الشبان) ودعوتهما لإجراء نقاش تحضيري حول المشروع لما يقتضيه الفصل 148 من الدستور من وجوب تركيز المجلس في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ الانتخابات التشريعية ، ورغم الردود الأولية المطمئنة بالرغبة في الحوار من أجل مشروع تشاركي و عقد عدّة جلسات لدى الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي شارك فيها ممثلو مجلس الهيئة ، فإن غياب بعض الأطراف و عدم جديتها في الحوار ، وانطلاق العمل في لجنة فنيّة صلب وزارة العدل تعدّ مشروع قانون دون دعوة الهيئة الوطنية للمشاركة فيها ، و قد أعلنت عن مشروعها في موفى ديسمبر 2014 و هو مشروع عارضته الهيئة الوطنية للمحامين و أعلنت عن ذلك لدى الرأي العام و صرّحت به لدى حضورها لدى اللّجنة بتاريخ

2015/02/17 معلنة عدم إستعدادها للتعامل معها لكونها جزء من رأي وحيد ، وأنها ستقدم مقترحاتها وطلباتها للجهة السياسيّة القادرة على تحمل مسؤوليّة القبول والرفض. و قد إستند تحرك مجلس الهيئة على النضال من أجل مجلس أعلى للقضاء - يكرس ما جاء به الدستور دون تحريف - إلى مبادئ الإستقلالية و التركيبة المختلطة و المحاكمة العادلة (رسالة السيد العميد للزملاء بتاريخ 04 مارس 2015) ،وقد قدّم مجلس الهيئة تصوّره للمجلس الأعلى للقضاء ضمن وثيقة في مقترح مشروع قانون عرضه وقد ترأسه عميد المحامين خلال جلسة إستماع عقدتها لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب يوم 26 مارس 2015 .

كما نظم مجلس الهيئة بواسطة مركز الدراسات و البحوث و التوثيق للمحامين التونسيين ندوة حول المشروع إنتهت بنقاش مستفيض و شارك أعضاء مجلس الهيئة ورؤساء الفروع و أعضائها في تنظيم حلقات نقاش للمحامين بعدة محاكم ساهمت في صياغة المشروع المشار إليه .

كما نظمت ندوة للفروع بتوزر بتاريخ 14 فيفري 2015 إهتمت في صدارة أعمالها بالمجلس الأعلى للقضاء و أصدرت لائحة في توصياتها تحوّل توجه هياكل المحاماة وتصميمها على الدفاع عن رؤية المهنة للمشروع .

و قد توجت هذه المجهودات بتحركات نضالية من أجل الدفاع عن رؤية المحاماة للمجلس الأعلى للقضاء شارك فيها المحامون بكثافة و أهمها الجلسة العامة الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 مارس 2015 .

و إثر مصادقة مجلس نواب الشعب بأغلبية مهمة على مشروع معدل تميز بأخذ جزئي بمطالب المحامين في خصوص التركيبة و التفقد و التتبع ، و إغفال للبعض الآخر كالضمانات الواجبة لتفعيل و حماية دور الثلث المستقل (نيابة الرئيس) و الطعون عند حفظ التتبعات و رفض رفع الحصانة ، سجل مجموعة من النواب طعنهم في المشروع لدى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين لمخالفته أحكام الدستور ، و هو طعن عبر مجلس الهيئة ضمن بيانه الصادر بتاريخ 26 ماي 2015 عن موقفه الصريح منه و إزاء الظروف التي إقترنت به من تحريض على المحاماة و المحامين و أجواء إحتقان بالمحاكم

و مس و تعريض بالمحاميين النواب بالمجلس التشريعي ، و هو موقف أكد على مبدأ علوية القانون و الحق في الالتجاء للهيئات القضائية و الدستورية إلا أنه يحذر من تضارب المصالح و الضغوط المسلطة للحصول على قرار يرجح الرؤية القطاعية للمشروع و تواصل توظيف كل المواضيع أي كانت خطورتها و أهميتها في تحريك التجاذب السياسي دون إهتمام بحقيقة المحتوى و متطلبات المحافظة على المؤسسات و التوجه لإصلاحها و تطويرها باعتبار الأولوية للمتقاضين و حقوقهم ، و هو ما عبرت عنه مظاهر التصويت للمشروع ثم الطعن فيه ، كما عبر عنه التركيز في الإختلاف و الطعن على الفصل الأول من المشروع ، و عدم شموله بقرار الهيئة القاضي بعدم دستورية القانون .

و تدرج الأحداث و المواقف المعبر عنها ينبه إلى المخاطر التي تحيط بالقضاء عامة و باستقلاليتها ، و خاصة بمشروع المحكمة الدستورية ، و التي تشكل مكونا من السلطة القضائية يعادل في أهميته و خطورته بقية مكوناتها و قد يفوقها خطورة ، لضرورة أن يتم تأسيسها بمنطق مطابق لما جاء به الدستور و مختلف عن الثقافة القضائية السائدة .

و قد تزامن هذا الحراك و أثر في الوضع بالمحاكم التي تميزت خلال السنة المنقضية بتعطل نسق العمل في المحاكم بما جعل من ظروف الممارسة صعبة على المحامين ، كما شهدت العلاقة مع بعض القضاة تشنجا لإنكار بعضهم تطبيق القانون و الضمانات المكفولة للمحامي و تصاعد إحالات المحامين بخلاف ما يقتضيه القانون و عدم التعاون في رد الإعتداءات المسلطة على المحامين ، و رغم محاولات عميد المحامين و مجلس الهيئة ورؤساء الفروع في حل المشاكل عبر الحوار ، فإن جل المحاولات لم تكن ناجحة لتخلي بعض المسؤولين القضائيين عن صلاحياتهم مما ساهم في تأجيج الوضع و دفع المحامين بتأطير من هياكلهم للاحتجاج في عدة جهات و على المستوى الوطني رفضا لهذه الممارسات ، و سيستمر مجلس الهيئة في الذود عم حقوق المحامين و مكتسباتهم وفي سبيل تحسين ظروف ممارسة المهنة بالحوار آملا أن يجد لدى السلط القضائية

العمومية شروط الإستعداد للحوار و الإلتزام به ، و على إعتبار أن الحوار هو جزء أساسي من وسائل النضال النقابي و الأولي منه .

و قد بذل المجلس جهدا في التركيز على مهامه الأصلية و واصل رعاية شؤون المحامين و مشاغلهم خلال السنة القضائية المنقضية، والنشاط ضمن اللجان المحدثة صلب مجلس الهيئة و التي يشرف عليها أعضاء المجلس و يشارك المحامون في أغلبها بشكل مفتوح ، و هي :

- لجنة الدراسات القانونية و التشريع ،

- لجنة محاضرات التمرين و شؤون المتمرنين ،

- لجنة التكوين المستمر ،

- لجنة تنظيم الندوات و الفعاليات ،

- لجنة الشؤون المهنية و الدفاع عن الدفاع ،

- لجنة القضايا العادلة و الحريات ،

- لجنة الشؤون الاجتماعية ،

- لجنة مشروع صندوق الدفوعات المالية للمحامين ،

- لجنة شؤون المرأة المحامية .

و هو توزيع ركّز على أولويات المجلس في العمل ومشاركة فاعلة لجميع أعضاء المجلس في العمل، كما اهتم مجلس الهيئة بالمهام التي اقتضاها المرسوم المنظم للمهنة والتطبيق التدريجي له كما قرّرت الأحكام الانتقالية، وأهمها مواصلة تركيز الفروع المحدثة وعددها إثني عشر (بحسب عدد محاكم الاستئناف الموجودة و المحدثة) وتوفير مقرات لأغلبها وتجهيزها و انتداب موظفين لها .

و سعيا لتقريب المعلومة من المحامين و التواصل معهم و عملا بمبدأ الحق في النفاذ

للمعلومة انطلق العمل بموقع إلكتروني رسمي حديث يهتم بأنشطة الهيئة وصندوق

التقاعد و يعمّم المعلومة و يوفر خدمات عن بعد للمحامين و يليق بموقع المهنة وأهميتها

و تتحكّم فيه الهيئة و بكلفة مدروسة .

و فيما يلي عرض لأهم أنشطة المجلس عن الفترة الممتدة بين 01 جوان 2014 إلى 31 ماي 2015 :

I/ جدول المحامين :

يختص مجلس الهيئة عملا بالفصلين 5 و 62 من المرسوم المنظم للمهنة بضبط جدول المحامين ، وهي مهمة تلاقي عدّة صعوبات لعدم تطابق المعطيات التي تمسكها كتابة المجلس مع تلك المثبتة لدى الفروع ، والمعطيات الفعلية التي تخص المباشرة و سعيا لضبط دقيق للجدول وبعد العمل بتحيين إدراج قرارات الإحالة على عدم المباشرة والرجوع للمباشرة عبر المنظومة الإلكترونية تدريجيا بحسب جاهزية الإداريين الملحقين بالفروع الجهوية والتيمم إستكمالها، تم تكليف فريق إداري بإعادة جرد الملفات الشخصية المحفوظة لدى كتابة المجلس و تخزينها إلكترونيا في منظومة للأرشيف الإلكتروني بما يحفظها ويسهل الوصول الإلكتروني لها عند الحاجة ،وقد تم إلى حد تاريخ النشاط تخزين :

- 7432 ملف لمحامين مباشرين .

- 1364 ملف لمحامين غير المباشرين

- 184 ملف لمحامين متقاعدين .

- 310 ملفات لمحامين متوفين .

و من المنتظر إنهاء عملية التخزين و الرقمنة قبل موفى السنة القضائية ، على أن تليها عمليات التثبيت و المراجعة ، و كل ما أثار ملف إشكالية المباشرة فعليا ، تتم مراسلة الفروع في إجراء الرقابة على المباشرة .

1/ الجزء الأول : المحامون المباثرون :

لقد بلغ عدد المحامين المباشرين والمرسمين بالجدول إلى حد 31 ماي 2014 :

8060 محاميا موزعين كالاتي :

- المحامون لدى التعقيب وعددهم 2081 (السنة الفارطة : 1951) .
- المحامون لدى الاستئناف : 4334 (السنة الفارطة : 4195) .
- المحامون لدى التميرين : 1645 (السنة الفارطة : 1765) .

كما يتبين من المعطيات المثبتة بالجدول توزيع المحامين المباشرين حسب الفئات العمرية كما يلي :

- أقل من 30 سنة : 79 (01 %) .
- من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة: 3142 (39 %) .
- من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة: 3101 (38 %) .
- من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة: 891 (11 %) .
- من 60 سنة إلى أقل من 70 سنة: 664 (08 %) .
- من 70 سنة إلى أقل من 80 سنة: 134 (02 %) .
- من 80 سنة إلى أقل من 90 سنة: 44 (0 ، 5 %) .
- 90 سنة و أكثر : 05 (أقل من 0،5 %) .

كما يتبين من المعطيات المثبتة بالجدول توزيع المحامين المباشرين بين الجنسين كما يلي:

الذكور: 4625 (57 %) الإناث: 3435 (43 %) .

2/ الجزء الثاني : المحامون غير المباشرين :

- المحامون المرسمون بجدول التعقيب : 67 .
- المحامون المرسمون بجدول الاستئناف : 348 .
- المحامون المرسمون بجدول التميرين : 1018 .

3/ الجزء الثالث : المحامون المتقاعدون :

• المحامون المتقاعدون: 198.

4/ شركات المحامين : 164 .

II / قرارات مجلس الهيئة :

1/ الترسيم :

عقد مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2015/2014 ثمانية جلسات نظر خلالها - إضافة إلى مواضيع تهم أنشطته المختلفة - في مطالب الترسيم بمختلف الأقسام و أصدر قرارات ترسيم كما يلي :

- الترسيم لدى التعقيب : 165 .

- الترسيم لدى الاستئناف : 277 .

- الترسيم بالتمرين : 138 .

- الإدراج النهائي بالجدول بموجب أحكام قضائية باتة : 06 .

- الإدراج المؤقت بالجدول بموجب أحكام قضائية نهائية إلى حين البت في

التعقيب : 32 .

- ترسيم شركات محامين : 6 .

2/ التأديب :

عقد مجلس التأديب لدى الهيئة الوطنية للمحامين بتركيبته المختلفة عن مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2015/2014 إحدى عشرة (11) جلسة نظر خلالها في ملفات التأديب ، وأصدر قرارات تأديب كما يلي :

• الملفات الواردة من الفروع من 2014/6/01 إلى 2015/05/31:

47 (السنة الفارطة 76) .

- القرارات التأديبية التي صدرت و عددها 61 (السنة الفارطة: 34)
- قرارات بالمؤاخذة و المحو من جدول المحامين مع النفاذ العاجل : 07 .
- قرارات بالمؤاخذة و المحو من جدول المحامين : 03 .
- قرارات بالمؤاخذة و الإيقاف المؤقت لمدة عامين مع النفاذ العاجل : 03.
- قرارات بالمؤاخذة و الإيقاف المؤقت لمدة تتراوح بين 03 أشهر و عامين: 23.
- قرارات بالمؤاخذة و توبيخ : 03 .
- قرارات بالمؤاخذة و إنذار : 02 .
- قرارات بعدم المؤاخذة : 19 .
- بطلان الإجراءات : 01 .

3/ التقاعد :

عقد مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2015/2014 و ضمن الجلسات العادية للمجلس في عدة مطالب إحالة على التقاعد و قرّر إحالة أربعة و عشرين محام و محامية على التقاعد كما أسند جرايات أرامل و قصر في 12 ملفا . كما قرّر المجلس و لأول مرة بموجب قراراتين مؤرخين في 28 نوفمبر 2014 و 15 أبريل 2015 إصدار مذكرة في القواعد الإجرائية التطبيقية للفقرة الثانية من الفصل 82 من المرسوم المنظم للمهنة المتعلقة بالإحالة على التقاعد للعجز البدني على أن تسبق الإحالة النهائية على المعاش للعجز البدني في حال القبول المبدئي فترة و قتيبة للعجز ، و يتولى مجلس إدارة الصندوق ضبط مقادير المنح المستحقة في كل مرحلة ، و لا يصدر مجلس الهيئة الوطنية للمحامين قراراته إلا بناء على مقترحات دراسة من اللجنة المكوّنة للغرض و التي تشمل أطباء و أعضاء مجلس ، وهو قرار ينظم تطبيق نص غير دقيق من حيث الإجراءات و واسع الأثر ليحمي المحامين و يضمن حقوقهم في صندوق الحيفة و التقاعد .

4/ التمرين :

تستمر الصعوبات التي تحيط بمؤسسة التمرين و المحامين المتمرنين، و ذلك على مستوى الوضع المادي و التأطير لهم أثناء التمرين و متابعة التدريب الصناعي ، و تبين

المعطيات المثبتة بالجدول أن هذه المؤسسة تمرّ بفترة انتقالية لكون توحيد المدخل عبر المعهد الأعلى للمحاماة أصبح يؤثر في عدد المتمرّنين إذ تبين الأرقام أن عدد المحامين المتمرّنين بلغ :

-بتاريخ 31 ماي 2012 : 2934 .

-بتاريخ 31 ماي 2013 : 2335 .

-بتاريخ 31 ماي 2014 : 1765 .

-بتاريخ 31 ماي 2015 : 1645 .

كما يتبين أن توزيع المحامين المتمرّنين حسب سنوات المباشرة كما يلي :

• أقل من عامين : 172 .

• أكثر من عامين إلى خمس سنوات : 528 .

• أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات : 687 .

• أكثر من عشر سنوات : 258 .

و قد حرص المجلس على تحسين وضع المتمرّنين فعقد عميد المحامين عدّة جلسات عمل مع كل من وزير العدل و المالية كل على حدة ، ثم و بجلسة ثلاثية بتاريخ 25 سبتمبر 2014 حضرها عميد المحامين و وزير العدل و الاقتصاد و المالية ، تم الاتفاق على الاستجابة لمطلب الهيئة بالترفيغ في منحتي التسخير و التربص ، و ما أقرّه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 19 ديسمبر 2014 ، و قد صدر الأمر عدد 44 لسنة 2015 المؤرخ في 13 جانفي 2015 بالترفيغ في منحة التسخير إلى مائتين و خمسين دينار، كما صدر الأمر عدد 45 لسنة 2015 المؤرخ في 13 جانفي 2015 بالترفيغ في منحة التربص إلى مائتين و خمسين دينار ، وهي المراجعة الأهم بنسبة تقارب المضاعفة منذ إحداث هذه المنح .

و قد تم إلى حدود 2015/05/31 ترسيم 256 متمرّنا ممّن فاقت مدّة تمرينهم مدّة ثلاث سنوات بالاستئناف .

و تم حفل الافتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين يوم 16 جانفي 2015 بقصر العدالة ، بحضور وزير العدل الأستاذ حافظ بن صالح و جمع غفير من شيوخ المهنة و رموزها والزميلات و الزملاء و الضيوف ممثلي النقابات العربية و الأجنبية و الاتحادات الإقليمية و الدولية للمحامين ، و أعلن به عن جوائز لأحسن محاضرات التمرين المعدّة و الملقاة خلال السنة القضائية 2014/2013 ، و سُلّمت :

-الجائزة الأولى للأستاذة مريم بوسالمي عن محاضرتها بعنوان:

" حماية الحقوق المالية للمؤلف المسرحي " .

-الجائزة الثانية للأستاذة فاتن العباسي عن محاضرتها بعنوان:

" تعليق قرار التوظيف الإجباري " .

-الجائزة الثالثة للأستاذة هيفاء الجلجلي عن محاضرتها بعنوان : " الاختصاص

الدولي للمحاكم التونسية في النزاعات المتعلقة بالطفل " .

كما شهد الحفل تكريم رمزين من رموز المهنة لمساهمتهما المتميزة في النهوض بتمرين عدّة أجيال من الزملاء و هما الأستاذ محمد عبد السلام بسباس و الأستاذ المتقاعد مصطفى السماوي .

كما نظّم المجلس و في تجربة جديدة مسابقة في المرافعة فاز بها الأستاذ عدنان نور الدين العبيدي .

كما إقترن الحفل بندوة تدريبية تم تنظيمها بالاشتراك مع مجلس نقابات المحامين بفرنسا حول " أخلاقيات مهنة المحاماة " ، و تميّزت بنشاط في شكل جلسة عامة حول " السرّ المهني " بإعتبار أهميته لمستقبل المهنة ، و تواصلت الندوة في شكل ستة ورشات مختلفة نشط كل واحدة منها محام من تونس و ثاني من فرنسا مختصّون من تونس و من أوروبا و اهتمت الورشات بتضارب المصالح و الاتصال ومجموعات الضغط و الأتعاب و أخلاقيات المحامي في الطرق البديلة لفض النزاعات وقد أشاد الضيوف والمشاركون بنجاح التنظيم مع التحكّم في التكلفة .

كما تم خلال السنة القضائية إلقاء محاضرات التمرين كما يلي :

- فرع تونس : 130 محاضرة .
- فرع سوسة : 09 محاضرات .
- فرع صفاقس : محاضرة .
- فرع المنستير : 02 محاضرات .
- فرع بنزرت : 05 محاضرات .
- فرع الكاف : 03 محاضرات .
- فرع نابل : 03 محاضرات .
- فرع مدينين : 18 محاضرة .
- فرع سيدي بوزيد : 08 محاضرات .

III / مطالب المحامين ومشاكلهم :

رکز عميد المحامين بمعية أعضاء مجلس الهيئة على مطالب المحامين و مشاكلهم خلال مختلف أنشطة المجلس ،ومن خلال عقد عدة جلسات عمل مع رئيسي الحكومة المتواليين ووزيري العدل و وزير المالية بعقد أكثر من عشرين جلسة عمل ، آخرها كانت مع رئيس الحكومة بتاريخ 06 جوان 2015 ، ركزت على الجوانب المهنية ومطالب المحامين كإحداث محاكم إستئناف جديدة و تنفيذ الأمر المنظم لنيابة المحامين للهيكل العمومية وتحسين ظروف الممارسة بالمحاكم و تحسين وضعية المحامين الشبان وإصدار الأمر المنظم لصندوق إيداع أموال حرفاء المحامين .

كما قام عميد المحامين بمعية أعضاء المجلس بالتنقل إلى الجهات و عقد اجتماعات إخبارية و جلسات عمل اهتمت بمشاريع الهيئة وبمشاكل المحامين في الجهات والمشاكل العارضة و العمل على حلها .

و تتمحور مشاغل المحامين و هياكلهم على عدّة نقاط ، من أهمّها :

-العلاقة مع بعض القضاة و التي تميّزت بالتوتر تجاه المحامين على خلفية الاختلافات في الرؤى تجاه مشروع المجلس الأعلى للقضاء و الخلافات المستجدة أثناء النيابة و الترافع في بعض القضايا و اللجوء إلى التتبعات الجزائية للزملاء و عدم الاعتراف بالضمانات القانونية للدّفاع المحدّدة بالفصول 46 و 47 من المرسوم المنظم للمهنة ، و من أهمّها :

* ما وقع بسوسة يوم 20 جانفي 2015 من اعتداء عون أمن بالعنف على زميل و عدم وجود تحرّك جدّي من القضاء لردع المعتدي ممّا دفع المحامين للقيام بندوة صحفية أشرف عليها كاتب عام الهيئة و رئيس فرع سوسة و تحرّكات احتجاجية أبرزها مسيرة سلمية بشوارع سوسة .

* ما وقع بصفاقس في فيفري 2015 بالاعتداء بالعنف على زميلة و عدم قيام النيابة العمومية بواجبها لحمايتها و تساهلها تجاه أعوان الأمن المعتدين ، ممّا دفع المحامين للقيام باحتجاجات عنيفة ضد الوكيل العام ، و أشرف عميد المحامين على ندوة صحفية بصفاقس أعلن خلالها عن دخول المحاماة في أسبوع غضب وتوجّ بالدعوة لجلسة عامة استثنائية انعقدت بتونس يوم 13 مارس 2105 حول النقاط المتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء و الاعتداءات المتكرّرة على المحامين والحريّات العامة، مما شكل رسالة قوية في التعبير عن وحدة المحاماة و عزم المحامين للنضال و الدّفاع عن مهنتهم و مكاسبها و عن زملائهم و صدرت لائحة عن الجلسة العامة في التعبير عن ذلك .

و قد عرفت هذه الأزمة منحى تصاعديا و خطيرا، وإزاء احتجاجات المحامين والتشهير بتجاوزات الوكيل العام بصفاقس عمد إلى استعمال السلطة المخوّلة له بموجب القانون بطريقة مبنية على الانحراف به و الانتقام بها لشخصه بإصدار ما يقرب من مائة و خمسين إحالة على التحقيق في وقت وجيز للضغط على المحامين، والمساومة بحريّاتهم و حريّات منوبيهم ، وهو ضغط ندّدت به هياكل المحاماة و رفضه المحامون ، كرفضهم أي اعتذار .

* إيقاف وإحالة الزميل المرحوم رمزي النصيري رحمه الله في بداية جوان الجاري من قبل النيابة العمومية بتونس العاصمة على محكمة الناحية بتونس مباشرة دون احترام لإجراءات الفصل 46 من المرسوم المنظم للمهنة مما ولد حالة إحتقان ، واستتفر المحامين للدفاع عن زميلهم بأعداد كبيرة، وقد قام مجلس الهيئة بالتشكي لوزير العدل رئيس النيابة العمومية، طالبا فتح بحث في الموضوع من أجل خرق القانون و الحجز غير القانوني للمحامي ، والمجلس مصمّم على متابعة هذا الملف و تتبع المسؤولين .

و قد تحرّك مجلس الهيئة بالتعاون مع الفروع الجهوية لمتابعة التجاوزات في حق المحامين و الاعتداءات الواقعة في الجهات المشار إليها و بالكاف و غيرها من الجهات ، والصعوبات التي تعترضهم أثناء مباشرة واجب الدفاع و الحماية منها و رفعها .

- الوضع المادي للمحامين الذي كان سيئا من قبل ، و إزداد تردّي بفعل الوضع الاقتصادي العام الصعب في البلاد بما يؤثر على نشاط المحامين و مداخيلهم ، كتواصل عدم استقرار العمل في المحاكم و تدني مستويات العمل بها لأسباب مختلفة بسبب نقص القضاة و عدم إستقرارهم بدوائر عملهم علاوة على عدم تكيف الكثير منهم على العمل طبق ما تقتضيه قواعد العمل و نقص الكتبة والإمكانيات ، ممّا يسبّب صعوبات تحول دون ممارسة المهنة بنجاعة ، و هي نقطة عملت الهيئة على المطالبة بحل مشاكلها خلال جلسات عمل مختلفة ومراسلات عديدة .

- نيابة المحامين للمنشآت العمومية التي أثارت نقاشا مهما شارك فيه عديد الزملاء و نضالا نقابيا انتهى بصدور الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ 28 جانفي 2014 يتعلّق بضبط شروط و إجراءات تكليف المحامين نيابة الهيكل العمومية لدى المحاكم و الهيئات القضائية و الإدارية و العسكرية و التعديلية والتحكيمية ، ورغم فوات مدّة تناهز العام و النصف على صدوره فإنه لم يدخل إلى حدّ الآن حيّز التنفيذ لعدم التوصل إلى إصدار القرار المشترك لوزير العدل

والتجارة لتحديد أتعاب المحامين المكلفين بنيابة الهيكل العمومية و مقرر وزير العدل المحدد لسقف الإنابات ، و قد تم للغرض عقد أكثر من اثني عشر جلسة عمل انتهت بإعداد صيغة نهائية للنصين و لا تنتظر إلا إصدارها .

- حماية مجال تدخّل المحامين و توسيعه : تابع المجلس عبر أعضائه و بتعاون من الزملاء من خارجه مجال تدخّل المحامي و قد لفت في مذكرات و مراسلات عديدة للسلط العمومية للتجاوزات الحاصلة أو الصعوبات التي تحدّ من ممارسة المحامي لدوره.

- كما واصل المجلس الاهتمام بمشروع نيابة المحامي لدى باحث البداية سواء من خلال اللجنة المكونة للغرض من أعضاء المجلس و من الزميلات و الزملاء من خارجه أو من خلال التواصل مع مجلس النواب و حثه على عرض المشروع و مناقشته و الأخذ بمذكرة الهيئة التي تتضمن مقترحاتها في الموضوع ، كالمعمل ضمن المشروع المشترك لشبكة ملاحظة العدالة مع ممثلين من أعوان الضابطة العدلية و الخبراء ترمي للتفكير في الجوانب العملية لمشروع نيابة المحامي لدى باحث البداية و مدونات السلوك التي يجب إعدادها والعمل على تجارب نموذجية يقع العمل بها ، مع التنبيه إلى وجود مخارف جدية من رغبة بعض الأطراف في السلط العمومية للتراجع عن المشروع بتعلات مختلفة و هو ما يجب التنبه له والوقوف ضده تمسكا بدور محامي الدفاع و تدعيما ل ضمانات المحاكمة العادلة و تفعيلها لما جاء به الفصل 29 من الدستور .

- مشروع إعادة صياغة القانون المنظم لمهنة المحاماة : يواصل مجلس الهيئة جمع مقترحات الفروع الجهوية و الزميلات و الزملاء على ضوء مدة معقولة من تطبيق المرسوم المنظم للمهنة و معاينة الصعوبات التي تحف بتطبيقه في عدة مستويات بما في ذلك ضعف حماية مجال تدخّل المحامي و الهيكل الثقيلة في مستوى المجلس ، و إزاء ما قرره الدستور في فصله 65 من تنظيم الهيئات

المهنية بقوانين أساسية ، و يجدد المجلس دعوته لكل الزميلات و الزملاء إعطاء هذا المشروع الأهمية التي يستحقها و التقدم بإقتراحاتهم .

-مشروع صندوق الدفعات المالية للمحامين : تنفيذا لقرار مجلس الهيئة ، تكونت و ضمن توزيع المهام لجنة لدراسة المشروع و فتحت لعموم الزملاء بموجب إعلام مؤرخ في 2013/11/22 ، و هو مشروع يهدف لتنظيم تعامل المحامين مع أموال حرفائهم والتي توضع بين أيديهم بمرورها بحساب تديره الهيئة ، و هو ما يمكن من حماية المحامي و تدعيم الضمانات للمتقاضين كما يمكن من توفير موارد إضافية للهيئة تمكنها من تمويل برامج مركزة للتكوين المستمر و تعميمها ، و تغطية مخاطر إضافية للمحامين و تحقيق التضامن بينهم و دعم المحامي المتمرن ، و للتعريف بالمشروع و أخذ آراء المحامين بخصوصه تم تقديمه في جلسة إخبارية بدار المحامي كما تم عقد إجتماعين إخباريين للغرض بسوسة و صفاقس في ديسمبر 2014 ، و تم نشر المشروع بموقع الهيئة الإلكتروني ، و تم عرضه على مجلس الوزراء بتاريخ 19 ديسمبر 2014 و تقرر المصادقة عليه مبدئيا مع طلب إعادة تدقيق بعض الفصول ، و إثر ذلك عقدت أكثر من ثماني جلسات عمل في مستوى رئاسة الحكومة و وزارة العدل ، و إنهاء العمل فيما هو مطلوب لإعادة عرضه على مجلس الوزراء .

IV / الأنشطة الداخلية :

1/ إنعقاد جلسات هياكل المهنة :

-إنعقد إجتماع إخباري بدار المحامي بتاريخ 18 ديسمبر 2014 لتقديم مشروع صندوق أموال حرفاء المحامين .

-إنعقدت ندوة الفروع بتوزر بدعوة من عميد المحامين يوم 14 فيفري 2015 وأصدرت لائحة في توصياتها بخصوص النقاط المدرجة بجدول الأعمال ، وهي :

المجلس الأعلى للقضاء و القوانين الأساسية المتصلة به .

حماية و تطوير أخلاقيات المهنة .

تطوير الإطار القانوني للمهنة .

صندوق الحيطة و التقاعد للمحامين .

-تم عقد جلسة عامة إستثنائية للمحامين بدعوة من مجلس الهيئة بتونس العاصمة بتاريخ 13 مارس 2015 حضرها عدد غفير من المحامين ، و أصدرت لائحة في التأكيد على مطالب المحامين بخصوص المجلس الأعلى للقضاء ، و رفض الإعتداءات على المحامين و التصميم على الدفاع عن المهنة .

2/ الأنشطة المختلفة

- تنفيذا لقرار مجلس الهيئة بتفعيل " مركز المحاماة لملاحظة الإنتخابات " دعما لمشاركة المجتمع المدني و تثمين دور المحامين في الإنتخابات ، و قد تمت بالمناسبة عدة ورشات و دورات تدريبية في تونس و الجهات مكنت من تدريب حوالي مائتين و سبعين محامية و محام ، قاموا بملاحظة عينات من المراكز الإنتخابية في الإنتخابات التشريعية و الرئيسية، و عقدت عدة ندوات صحفية و قدمت تقاريرها و أودعتها لدى هيئة الإنتخابات .
- قام مجلس الهيئة بالاشتراك مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بدار المحامي بتونس يوم 10 ديسمبر 2014 إحياء الذكرى 66 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال ندوة للغرض قدم خلالها المحامون مداخلات تهم الموضوع .
- عقد المجلس يوم 11 مارس 2015 ندوة صحفية للتعريف بمشروع شبكة ملاحظة العدالة التونسية في مرحلته الثانية .
- تنديدا بالإرهاب و دعما للوحدة الوطنية ضده ،شارك المحامون يوم 19 مارس 2015 و بعد يوم واحد من الإعتداء الإرهابي على متحف باردو ، في وقفة إحتجاجية نظمتها فعاليات المجتمع المدني أمام متحف باردو ، و في مسيرة وطنية تحت شعار " بوجدتنا ننتصر على الإرهاب " انتظمت يوم 29 مارس 2015 من ساحة باب سعدون إلى ساحة باردو بتونس العاصمة .
- نظّم المجلس يوم 30 مارس 2015 بدار المحامي بتونس ندوة إحتفاء بالذكرى 39 ليوم الأرض للتعبير عن التضامن مع الشعب العربي المناضل في فلسطين و تأكيدا على عمق الصراع مع العدو الصهيوني .

- عقد مجلس الهيئة يوم 12 ماي 2015 بدار المحامي ندوة صحفية تحت عنوان "رؤية المحاماة للمجلس الأعلى للقضاء و المشهد القضائي المنشود" بمناسبة إنطلاق مجلس نواب الشعب في مناقشة المشروع .

كما قام المجلس بجلسات عمل و أنشطة مع عدة هيئات و منظمات مختصة في العدالة الإنتقالية و مقاومة التعذيب و آليات حماية حقوق الإنسان قصد تبادل الخبرات و تكوين المحامين .

13 الأنشطة العلمية و الدورات التدريبية :

حرص مجلس الهيئة رغم محدودية الموارد المالية بالنظر لضخامة الأعباء القارة المخصصة للتأجير و التجهيز على تنويع الأنشطة العلمية و الفكرية و المهنية و دعم الفروع الجهوية في الندوات التي نظمتها، كما واصل ضمن أنشطة مركز الدراسات والبحوث للمحامين التونسيين نشر مجلة المحاماة التونسية و التي صدر منها السنة المنقضية العدد 6 في ديسمبر 2014 تعمم مقالات و دراسات أعدها المحامون و جامعيون قام بتنظيم ندوات علمية في مواضيع مختلفة و من المنتظر أن يصدر العدد السابع قريبا و هو بصدد الطبع ، كما واصل المجلس حلقات التكوين المستمر بالشراكة مع المعهد الأعلى للمحاماة في المرحلة الأولى من تكوين "المحامي المستشار للمؤسسة" في مجموعة سادسة بتونس العاصمة و أخرى بسوسة ، و من المنتظر الإعلان عن ختم هذه المرحلة في الأيام القادمة ، و المجلس بصدد البحث في تصور للمرحلة الثانية قبل البدء فيها .

و من أهم الأنشطة التي و اكبها عدد مهم من المحامين :

1 ندوة تدريبية بالاشتراك مع يونيسيف حول "حقوق القاصرين في نزاع مع القانون" تم تنظيمها بتاريخ 04 سبتمبر 2014 بالحمامات ، كما تمت إعادة تنظيم نفس الدورة مع مجموعة ثانية بقابس يوم 08 سبتمبر 2014 .

2 ندوة تدريبية بالاشتراك مع منظمة آيسيف حول "نزاعات النتائج الانتخابية " تم تنظيمها بقمرة يومي 15 و 16 أكتوبر 2014 و قد حضرها حوالي مائة محامي ومحامية .

3 ندوة علمية " المجلس الأعلى للقضاء الجديد أية ضمانات لإستقلال القضاء " نظمها مركز الدراسات و البحوث و التوثيق للمحامين التونسيين بتاريخ 09 جانفي 2015 بدار المحامي بتونس .

4 ندوة علمية " مقاومة الإرهاب بين المعطيات القانونية و الواقعية " نظمها مركز الدراسات و البحوث و التوثيق للمحامين التونسيين بتاريخ 03 أبريل 2015 بدار المحامي بتونس .

5 يوم دراسي حول " مشروع قانون إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات " تم تنظيم بتاريخ 13 ماي بدار المحامي بتونس .

6 كما شارك مجلس الهيئة في دعم و تنظيم نشاطات مشتركة مع مركز تونس للتحكيم و المصالحة و أبرزها ندوة حول " المحامي و التحكيم " أيام 21 و 22 و 23 نوفمبر 2014 و ندوة حول " الوساطة " يوم 02 ديسمبر 2014 و ندوة دولية بمناسبة الذكرى 22 لصدور مجلة التحكيم يوم 29 ماي 2014 .

V- الأنشطة الخارجية :

لقد واصل مجلس الهيئة الوطنية للمحامين العمل على توطيد علاقة المحاماة التونسية بالهيئات العربية والأوروبية وكذلك الإفريقية، وبذات القدر حرص المجلس على ترشيد المصاريف و ذلك بالاعتذار عن الدعوات الأقل أهمية أو التي تفوق كلفتها إمكانيات الهيئة ، كما أن بعض المشاركات لم تتم تغطيتها من ميزانية الهيئة لتغطيتها من الجهة المضيفة أو تزامنها مع تنقل عضو المجلس لمهام مهنية أخرى .

و من أبرز الأنشطة الخارجية التي ساهم المجلس بواسطة ممثليه ما يلي :

-المؤتمر 58 للإتحاد الدولي للمحامين بفلورنسا بإيطاليا أيام 29 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 2014 .

-ندوة النقابات الفرنسية أيام 28 و 29 أكتوبر 2014 بفرنسا .

-الافتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين لنقابة باريس يومي 6 و 07 ديسمبر 2014 .

-مؤتمر النقابات ذات التقاليد المشتركة بداكار من 03 إلى 07 ديسمبر 2014 .

-ملتقى مدريد لنقابات المحامين في 23 إلى 25 أبريل 2015 .

-المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب بأغادير بالمغرب في 29 ماي 2015 .

كما واصل المجلس العمل باتفاقية التعاون و تبادل الخبرات والتكوين و التدريب المبرمة مع هيئة نقابات المحامين بفرنسا و المعهد الفرنسي للتعاون الدولي تم بموجبها - بعد مناظرة إختيار عشرة محامين شبان للتربص بمكاتب محاماة لمدة شهر ونصف بفرنسا عن السنة الجارية بنقابات مختلفة بفرنسا و سيتم إيفادهم خلال الأيام القريبة .

زميلاتي ، زملائي،

إن مجلس الهيئة الوطنية للمحامين و بمناسبة انتهاء السنة القضائية الثانية للمجلس الحالي وختمها بالجلسة العامة الاعتيادية يُحيي جهود المحامين و يُعول على دعمهم ونقدم البناء بما يدافع عن المهنة و وحدتها و استقلاليتها و يدعم نشاط هياكلها طبق هذه المبادئ كما يثمن جهود كافة موظفي وأعاون الإدارة لتفانيهم في العمل طوال السنة القضائية.

عاشت المحاماة حرّة مستقلة متضامنة

الكاتب العام
بوبكر بالثابت